ما هو ممكن نظرياً لها. ويحدث هذا الجانب من النقاش، غالباً، خارج اسرائيل، في الغرب او لدى الوكالات الدولية. ويتمثل الاسلوب الشائع لحساب قدرات اسرائيل بالاسقاط من كميات اليورانيوم الطبيعي التي حصلت عليها، ومن السعة الثابتة لمفاعل ديمونا لتحويل اليورانيوم الى بلوتونيوم، من اجل الوصول الى تقدير عملي لعدد الرؤوس النووية ذات زنة وقوة تفجيرية محددتين، التي يمكن، بالتالي، انتاجها، نظرياً. وتقدم تصريحات فاعنونو مثالاً على ذلك؛ اذ أكد توسيع مفاعل ديمونا، مما حدا بالعلماء والمسؤولين الغربيين الى رفع تقديراتهم للترسانة النووية الاسرائيلية صعوداً، والى التساؤل حول كيفية تحقيق التوسيع اصلاً.

يوجد، في المقابل، حد أدنى فحسب من المناقشة داخل اسرائيل عن وجود برنامج للاسلحة النووية، وعن حجمه وطبيعته. ويعود ذلك، جزئياً، الى فرض احكام الرقابة العسكرية، والى الرقابة الذاتية التي يفرضها الحس الامني الشديد. وحين يُثار الموضوع النووي، فانما يكون، فقط، على شكل الاقتباس عن الصحافة الاجنبية، ولا يضيف المعلقون الاسرائيليون رأياً خاصاً بهم حول صحة، او معقولية، المعلومات المنقولة. ويفسّر ذلك التناقض الكامن في انه يسمح للصحف الاسرائيلية بأن تغطي محاكمة فاعنونو في اسرائيل بتهمة فضح معلومات يُمنع نقلها سوى عبر الاستشهاد بالاعلام الاجنبي. وكذلك أمكن للاعلام الاسرائيلي ان ينشر واقعة قيام الحكومة بتطمين الاتحاد السوفياتي حيال الاستخدام المقصود للصاروخ اريحا ـ ٢ القادر على قذف الرؤوس النووية؛ لكنه حظر على ذلك الاعلام ان ينقل خبر التحليق التجريبي للصاروخ في صيف العام ١٩٨٧ ـ الذي اثار القلق السوفياتي اصلاً ـ سوى كاقتباس من الصحافة الغربية. ويجدر الذكر ان هذه القيود لا تنطبق على الاستخدامات المدنية للطاقة النووية الاسرائيلية، التي يتمّ نقل اخبارها ومناقشتها بحرية أكبر.

يعود سبب آخر لنقص الحوار داخل اسرائيل حول حقائق وارقام البرنامج النووي العسكري، علاوة على الرقابة، الى حقيقة ان المعلقين (من اكاديميين وصحافيين وسياسيين) والعلماء وصانعي القرار (العسكريين والسياسيين) الاسرائيليين يحملون اهتمامات تختلف عن اهتمامات نظائرهم الغربيين. يتمثل السؤال الحاسم، بالنسبة الى الاسرائيليين، في الوقع الذي سيكون لاقتناء الاسلحة النووية، بل وللاعلان عن الاقتناء، على أمن اسرائيل: هل سيقوم الردع الاسرائيلي ضد الدول العربية، ام سيشجع سباق تسلح نووي فحسب ؟

يعالج الصنف الثاني من الجدال حول القدرات النووية الاسرائيلية، والذي يدور داخل اسرائيل اساساً، قضايا الاستراتيجية الشاملة وسياسة الردع. وتشمل تلك القضايا نسبة القوات التقليدية الى النووية، والعلاقة بين الأمن والمساومة الجغرافية والوقع على الصراع العربي ـ الاسرائيلي وسباق التسلح الاقليمي (التقليدي) والعلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية.

دوافع التحوّل الى السياسة النووية

توجد عوامل عدة تدفع اسرائيل نحو تبنّي استراتيجية نووية، هي علنية بالضرورة. وتنقسم الدوافع، عموماً، الى صنفين: الاستراتيجي ـ السياسي، والعملياتي. ويشير الصنف الاول الى الانقلاب الذي سيحصل في الميزان الاستراتيجي بين اسرائيل والدول العربية، والى التأثير في علاقاتها السياسية. بل وربما يأمل بعض الاسرائيليين حتى ان يحققوا اثراً «إرغامياً» بهذه الطريقة ـ أي فرض حقائق سياسية وجغرافية معيّنة على العرب ـ علماً بأن الردع والامن الاسرائيليين سيتعززان في شتى الاحوال. وستنشأ فوائد اضافية ثانوية، كتعزيز المكانة الاسرائيلية عموماً (بين الدول